

الاستثمار السياحي وعلاقته التنموية بالقطاع السياحي في الجزائر

فطيمة الزهرة عيسات
(جامعة البويرة)
f.aissat@univ-bouira.dz

كرمية توفيق
(جامعة البويرة)
t.kermia@univ-bouira.dz

طه ياسين مرباح
(جامعة الجزائر 3)
merbah.tahayassine@univ-alger3.dz

الملخص:

تسعى دراستنا هذه للتعرف على الاستثمار السياحي وعلاقته التنموية بالقطاع السياحي في الجزائر، من خلال تشخيص واقع الاستثمار السياحي في الجزائر، ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2000-2017، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار السياحي هو أحد ركائز التنمية السياحية فهو حجر الأساس لبناء سياحة متقدمة، كما توصلت الدراسة إلى انخفاض الاستثمارات السياحية بسبب سياسة التقشف المتبعة من الجزائر، وهي سياسة التقشف، وهو ما أدى إلى انخفاض الاستثمار في القطاع السياحي، وهذا يبين الإهمال و التهميش التي يتعرض له قطاع السياحة مقارنة بالقطاعات الأخرى، بالرغم من الدور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع سواء من الجانب الاقتصادي او الاجتماعي وذلك من خلال المساهمة في عملية التنمية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار السياحي، القطاع السياحي، التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

Astract:

Our study seeks to identify tourism investment and its development relationship with the tourism sector in Algeria, by diagnosing the reality of tourism investment in Algeria, and its contribution to achieving economic and social development during the period 2000-2017, the analytical, descriptive approach was relied upon, and the study concluded that tourism investment is One of the pillars of tourism development is the cornerstone of building advanced tourism, as the study found a decline in tourism investments due to the austerity policy in Algeria, which led to a decrease in investment in the tourism sector, and this shows neglect and marginalization to which the tourism sector is exposed compared In other sectors, despite the great role that this sector plays, whether economically or socially, by contributing to the development process.

Key words: investment, tourism investment, tourism sector, economic and social development.

1. مقدمة:

تعاظمت أهمية النشاط السياحي في العالم خلال العقود الأخيرة، حيث تعتبر السياحة من أكثر الصناعات التي تشهد نمواً ملحوظاً في العالم، بحي سعت العديد من دول العالم إلى ترقية وتطوير السياحة داخلها بمختلف أنواعها لجذب المزيد من السياح، نظراً لأهميتها الكبيرة في تنمية اقتصادها، فالسياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي له دور بارز في مهمماً في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدراً للعمولات الصعبة.

وقد أصبح موضوع الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية، باعتباره محركاً أساسياً من محركات النمو الاقتصادي، كما أن الاستثمار في القطاع السياحي يعد أمراً هاماً، حيث يعتبر القاعدة أو الأرضية الصلبة لوجود سياحة متطورة و ذلك لما يوفره من شروط أساسية لتطوير هذا القطاع، فهو يعد مكملاً لمنتج سياحي راقي يجلب عدد هام من السياح.

إشكالية الدراسة: ضمن إطار التوجهات الاقتصادية الراهنة والانخفاض الملحوظ في أسعار النفط، أصب لزاماً على الاقتصاديات الريعية البحث عن بدائل متنوعة للدخل من خلال تنشيط بعض القطاعات الراكدة، حيث يعد القطاع السياحي في ضوء ما تزخر به الجزائر من مقومات سياحية متعددة مجالاً خصباً للاستثمار الأجنبي والوطني، ومما سبق تبرز لنا معالم الإشكالية الآتية:

ما مدى مساهمة الاستثمار السياحي في تنمية القطاع السياحي في الجزائر؟

تتدرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الآتية:

- ما لمقصود بالسياحة والاستثمار السياحي؟
 - ما هو واقع القطاع السياحي في الجزائر؟
 - ما هي المقومات التي تساهم في جذب الاستثمارات السياحية في الجزائر؟ وما هي مؤشرات تطوره؟
- وسنعالج هذه الإشكالية من خلال هذه الورقة البحثية وذلك بالتطرق إلى مختلف جوانبه النظرية والتطبيقية، التي تتدرج ضمن المحاور الرئيسية التالية:

- أولاً: الإطار النظري للسياحة والاستثمار السياحي؛

- ثانياً: واقع المؤشرات الحالية للقطاع السياحي في الجزائر؛

- ثالثاً: مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؛

- رابعاً: واقع الاستثمار السياحي في الجزائر.

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع التي تعالجه، بحيث يعتبر الاهتمام بالاستثمار السياحي عنصر مهم وبارز في ترقية السياحة، فهذه الأخيرة لها مكانة كبيرة في اقتصاديات دول العالم لما لها من تأثير إيجابي ودور بارز في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف، نذكر منها:

- توضيح أهمية الاستثمارات السياحية في التنمية السياحية في الجزائر؛
- تسليط الضوء على واقع الاستثمارات السياحية في الجزائر وإبراز مختلف المعوقات التي تواجهه؛
- تقديم جملة من التوصيات بغرض ترقية وتحسين الاستثمار السياحي وجعله يساهم بفعالية في الاقتصاد الجزائري.

منهج الدراسة: بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاستناد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي والتحليلي اللذين نعتقد أنه ملائم بالتعرض على الإطار النظرية والمفاهيمية للاستثمار السياحي، وتشخيص واقعه في الجزائر ومساهمته في التنمية في الجزائر مستعملين في ذلك مجموعة من الأدوات المتمثلة في المعلومات الإحصائية.

أولاً: الإطار النظري للسياحة والاستثمار السياحي

1- تعريف السياحة:

وردت العديد من التعاريف حول السياحة، التي تتباين حسب الزاوية التي ينظر منها الباحثون ومختلف الهيئات الدولية المهمة بالسياحة، نذكر منها ما يلي:

تعرف السياحة بأنها نشاط سفر تهدف الترفيه وتوفير الخدمات المتعلقة بهذا النشاط، كما تشير إلى التجوال من مكان إلى آخر لأغراض متعددة لفترة زمنية تزيد عن 24 ساعة وتقل عن سنة¹.

أو تعرف على أنها انتقال الأفراد خارج الحدود السياسية للدولة التي يعيشون فيها مدة أربعة وعشرين ساعة وتقل عن عام واحد على أن لا يكون الهدف من وراء ذلك الإقامة الدائمة أو العمل أو الدراسة أو مجرد عبور لدولة أخرى، ومع أن هذا التعريف تعتمد الأمم المتحدة، إلا أنه اقتصر على السياحة الدولية (الخارجية) وأهمل السياحة الداخلية².

2-تعريف الاستثمار السياحي: الاستثمار عند دارسي اقتصاديات السياحة يشمل : "تقييم المشروعات، أو دراسات الجدوى للمشروعات، من حيث التوقعات لكل من النفقات العامة والإيرادات، وتقدير الأرباح المتوقعة أو معدل العائد على الأموال المستثمرة، ثم مقارنتها بسعر الفائدة السائد، وفي هذا الإطار يجب التأكيد على أن دراسة الجدوى أمر حيوي ومهم عند الرغبة في استثمار الأموال في إقامة مشروعات سياحية³.

أما **الاستثمار السياحي** فهو عبارة عن توظيف الأموال من أجل خلق رأس مال مادي ورأس مال بشري من أجل تطوير قطاع السياحة كبناء الفنادق والمنتجعات السياحية و تحسين الخدمات السياحية و تدريب و تحسين مستوى العمال التابعين لقطاع السياحة وهو ذلك النشاط الذي ينتج عنه قيمة مضافة في مجال السياحة و يمكن أن يكون هذا الاستثمار مباشر في القطاع السياحي كبناء فنادق ومدن سياحية و ممكن أن يكون غير مباشر كتشديد طرق وبناء مطارات⁴.

كما يعرف على أنه ذلك النشاط المخصص والهادف لتفعيل الموارد التي تزخر بها كل منطقة من أجل تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمع ومن ثم الانفتاح والتواصل بين مختلف الشعوب والمجتمعات⁵.

3-أهداف الاستثمار السياحي: تتمثل أهداف الاستثمار السياحي فيما يلي⁶:

- زيادة إرباح المستثمرين وتطوير القطاع السياحي حيث انه عند زيادة الاستثمارات في هذا القطاع يزيد عد السياح و من ثم زيادة المداخل السياحية؛
- الاستثمار في البنى التحتية و الخدمات العامة له اثرين من جهة تطوير القطاع السياحي ومن جهة أخرى تحسين الظروف المعيشية لسكان مناطق الجذب السياحي؛
- تطوير الحركة الاقتصادية و ذلك بما يحققه الاستثمار في القطاع السياحي من فوائد تمس القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعات التقليدية و قطاع الاتصالات ؛
- زيادة الاستثمارات تؤدي الى زيادة فرص العمل و ذلك لما تتطلبه الاستثمارات السياحية من يد عاملة بنسب عالية ؛
- استثمارات السياحة في المجال الثقافي يؤدي الى الاهتمام بالموروث الثقافي و المحافظة عليه ، و كذلك حماية الآثار وإيصالها سالمة للأجيال اللاحقة لمعرفة تاريخها.

4- مقومات الاستثمار السياحي في الجزائر: تزخر الجزائر بالعديد من المقومات التي تساهم في جذب الاستثمارات السياحية في الجزائر نذكر منها⁷:

- الاستقرار السياسي والاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية سهولة إجراءات تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية؛
- تحقيق عائد مجزي للاستثمار وحرية تحويل الأرباح، وتوفير المشروعات السياحية ذات الجدوى الاقتصادية ؛
- توفر البنى التحتية واتساع حجم السوق السياحي الداخلي؛
- وضوح القوانين وسهولة الحصول على ترخيص للاستثمار واحترام البلد المضيف للاتفاقيات التي يعقدها مع الغير .

ثانيا: واقع المؤشرات الحالية للقطاع السياحي في الجزائر

سنحاول تقديم بعض المؤشرات المتعلقة بالسياحة الجزائرية من حيث الطاقة الفندقية، التدفقات السياحية الوافدة للجزائر، ومساهمته القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1. الطاقة الفندقية: يعكس الجدول 01 تطور الطاقة الفندقية في الجزائر من خلال عدد الأسرة والتطورات التي طرأت عليه.

الجدول رقم 01 : تطور الطاقة الفندقية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000-2018)

السنوات	عدد الأسرة	السنوات	عدد الأسرة
2000	77242	2010	92377
2001	72485	2011	92737
2002	73548	2012	96898
2003	77473	2013	98804
2004	82034	2014	99605
2005	83895	2015	102244
2006	84869	2016	107420
2007	85000	2017	112264
2008	85876	2018	155119
2009	86383		

المصدر: (بيانات مقدمة من وزارة الهيئة العمرانية والسياحية والصناعة التقليدية)

من خلال بيانات الجدول 01 نلاحظ أن عدد الأسرة في الفترة من 2000 إلى 2018 كان في تزايد مستمر ولكن بمعدل بطيء حيث بلغت طاقة الإيواء سنة 2000 ب 77242 سرير ، لتصل طاقة الإيواء سنة 2018 إلى 155119 سرير ويبقى هذا العدد ضعيف لتلبية احتياجات الزبائن .

كما يمكن تصنيف التطور في طاقات الإيواء حسب التصنيف الفندقي وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02 : طاقات الايواء حسب التصنيف الفندقي (2000-2018)

سنة / فندق	5 نجوم	4 نجوم	3 نجوم	2 نجوم	1 نجمة	بدون تصنيف	الإجمالي
2000	6200	5100	30330	5190	3322	27100	77242
2001	4832	3621	15808	5331	2165	40728	72485
2002	6000	2975	11717	3338	2033	47485	73548
2003	4212	5424	14740	3757	4959	44381	77473
2004	4590	3383	14857	5415	2315	51474	82034
2005	4590	3383	14807	5800	2315	53000	83895
2006	5455	3743	11225	5843	2378	56225	84869
2007	5455	3743	11225	5843	2378	56356	85000
2008	5455	3743	11601	5843	2378	56856	85876
2009	5455	3950	11700	6044	2378	56865	86392
2010	4948	3560	13090	8070	3804	58905	92377
2011	4948	3750	13180	8070	3804	58985	92737
2012	4242	1600	5775	4605	8407	72296	96925
2013	4242	1600	5775	4605	10639	71943	98804
2014	4242	1800	5829	4605	10639	72490	99605
2015	4242	1800	5829	4605	11295	74473	102244
2016	6734	2810	7045	4425	11295	75111	107420
2017	6734	4508	5678	4565	11335	79444	112264
2018	7346	7464	8865	1855	68411	61178	155119

المصدر: (بيانات مقدمة من وزارة الهيئة العمرانية والسياحية والصناعة التقليدية)

نلاحظ من خلال معطيات الجدول 02 أن أعلى نسبة من إجمالي طاقات الإيواء كانت من نصيب عدد الأسرة في الفنادق غير المصنفة أي بدون نجمة ثم الفنادق ذات 3 نجوم غير أن هذا التطور كان ضعيفا حتى بعد تحسن الظروف الأمنية في مرحلة ما بعد 2000 حتى الوصول إلى سنة 2012 حيث أصبحت الفنادق ذات نجمة واحدة في المرتبة الثانية إلى يومنا هذا . كما يوضح الجدول ان عدد الأسرة في تزايد مستمر ولكن بوتيرة ضعيفة حيث يلاحظ تطور عدد الأسرة ما بين 2000 و 2018 بحوالي 77 ألف سرير خلال 18 سنة ويبقى هذا الرقم ضعيف جدا ، كما يبين الجدول ان عدد الاسرة يقل في الفنادق ذات 5 نجوم و 4 نجوم ويتمركز بصفة كبيرة في الفنادق غير المصنفة و ذات نجمة وثلاث نجوم، وقد يرجع ذلك الى عدة عوامل اهمها (عشي، 2011، صفحة 122):

- تخوف شركات الفندق العالمية مثل " الهيلتون " و " الشيراتون " من الاستثمار في هذا النوع من الفنادق بشكل واسع لعدم توفر مناخ الاستثمار الملائم وقلة مردودية هذا القطاع في الجزائر ؛
 - امتناع الدولة عن الاستثمار في هذا الصنف من الفنادق الضخمة استثماراتها وقلة عائداتها .
- وتتوزع هذه الأسرة حسب المناطق الحضرية والساحلية والصحراوية والتي يمكن إيجازها في الجدول التالي:

الجدول رقم 03 : توزيع طاقات الإيواء في المؤسسات الفندقية (2000-2018)

سنة	حضري	ساحلي	صحراوي	حمامات	جبلية	اجمالي
2000	33000	25442	9000	8500	1300	77242
2001	33495	23485	7723	6536	1246	72485
2002	35126	26034	8105	6905	1225	77395
2003	35126	26034	8105	6905	1225	77395
2004	48880	21710	4431	5742	1411	82174
2005	50311	22000	4431	5742	1411	83895
2006	44561	23148	11639	4608	913	84869
2007	44592	23248	11639	4608	913	85000
2008	44700	23500	11639	4918	1119	85876
2009	44905	23804	11649	4906	1119	86383
2010	52085	31322	3770	4111	1089	92377
2011	52445	31322	3770	4110	1089	92736
2012	54186	29886	5954	5467	1405	96898
2013	55988	29886	6058	5467	1405	98804
2014	61012	27962	4547	4259	1825	99605
2015	62479	30380	3636	3866	1883	102244
2016	66155	30500	4780	4102	1883	107420
2017	69861	31326	4928	4266	1883	112264
2018	71274	58132	4775	5024	15914	155119

المصدر: (بيانات مقدمة من وزارة الهيئة العمرانية والسياحية والصناعة التقليدية)

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم 03 أنه وبالرغم من الجهود المبذولة في ترقية أنواع السياحة المختلفة التي تزخر بها الجزائر لا يزال هناك تمركز طاقات الإيواء في الفنادق الحضرية والساحلية وهذا دليل على أن الجهود المبذولة تبقى ضعيفة وأن كما نلاحظ استحوذ المنتج الحضري بنسبة 62.22 %.

2. الليالي السياحية في المؤسسات الفندقية: والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم 04 : تطور الليالي السياحية للمقيمين وغير المقيمين (2000-2018)

السنوات	عدد الليالي السياحية للمقيمين	عدد الليالي السياحية لغير المقيمين	السنوات	عدد الليالي السياحية للمقيمين	عدد الليالي السياحية لغير المقيمين
2000	3545230	202905	2010	5185231	754103
2001	3802628	225652	2011	5484105	845367
2002	3827700	253307	2012	5703550	936631
2003	3948200	376038	2013	5926968	994266
2004	4149426	393631	2014	6215932	837812
2005	4222305	483332	2015	6307411	839161
2006	4376625	528591	2016	6283910	992611
2007	4546085	573855	2017	6260409	1146061
2008	4750796	595747	2018	6010676	1525358
2009	4971372	674456			

المصدر: (www.ons.dz.the-sta.htm) (الديوان الوطني للإحصاءات))

نلاحظ من خلال الجدول 04 أن الليالي السياحية للمقيمين بالجزائر في ارتفاع متواصل لتصل إلى حوالي 6 مليون ليلة سياحية سنة 2018 وهذا راجع لاهتمام السكان المحليين بالسياحة الداخلية بعد تحسن الوضع الأمني. أما عدد الليالي السياحية لغير المقيمين عرف تقلبات من سنة إلى أخرى خلال فترة وعرفت الحصيلة مستويات دنيا في التسعينيات لأسباب أمنية بالدرجة الأولى لتعرف بعد ذلك تحسنا ملحوظة لتفوق سنة 2018 مليون ليلة سياحية .

3. التدفقات السياحية الوافدة الى الجزائر: يعد الجذب السياحي عامل رئيسي حيث أصبح فنا وعلما مرتبط بكافة مرافق الخدمات، وكلما كان هناك تنوع في عناصر الجذب السياحي يعمل على رفع معدل التدفقات السياحية الوافدة إلى البلد، والجدول التالي يوضح تطور عدد السياح خلال فترة 18 سنة.

الجدول رقم 05 : تطور عدد السياح الوافدين الى الجزائر(2000-2018)

السنوات	عدد السياح	السنوات	عدد السياح
2000	865984	2010	2070496
2001	901416	2011	2394887
2002	988060	2012	2634056
2003	1166287	2013	2732731
2004	1233719	2014	2301373
2005	1443090	2015	1709994
2006	1637582	2016	2039444
2007	1743084	2017	2450785
2008	1771749	2018	2657000
2009	1911506		

المصدر: (www.ons.dz.the-sta.htm) (الديوان الوطني للإحصاءات))

<https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.ARVL?locations=DZ>

من خلال هذه البيانات يمكن ان نستنتج ان حركة السياح الوافدين الى الجزائر عرفت نموا متواصلا من 2000 ب 865984 سائح إلى غاية 2013 اي يحقق اعلى مستوياته ب 2732731 سائح ، للتناقص في السنوات التي تليها وتعود بالارتفاع سنة 2018 ب 2657000 سائح تترجم مساعي الدولة من المخططات التنموية ومخطط التهيئة السياحية 2030 .

ثالثا: مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر: يمكن توضيح مساهمة القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر كما يلي:

1. المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: تختلف مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي وتغيرات هذا الأخير تعبر عن النمو الاقتصادي خلال فترة معينة ، اختلاف يعود إلى الأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع، والجزائر من البلدان التي تتوفر على إمكانيات وقدرات كبيرة ولكنها غير مستغلة بكفاءة مقارنة بالفرص المتاحة، وهذا ما يتضح من خلال مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم 06 : مساهمة السياحة و السفر في الناتج المحلي الإجمالي (2000-2017)

السنوات	المساهمة الاجمالية	نسبة المساهمة	المساهمة المباشرة	نسبة المساهمة المباشرة	السنوات	المساهمة الاجمالية	نسبة المساهمة	المساهمة المباشرة	نسبة المساهمة المباشرة
2000	5,53	5,65	3,06	3,13	2009	10,68	7,74	5,04	3,65
2001	6,33	6,27	3,26	3,24	2010	9,85	6,89	4,85	3,39
2002	7,12	6,69	3,54	3,32	2011	9,48	6,45	4,83	3,29
2003	8,32	7,29	3,88	3,4	2012	9,78	6,44	5,05	3,32
2004	9,52	8	4,33	3,64	2013	10,55	6,76	5,54	3,55
2005	9,64	7,64	4,88	3,87	2014	10,18	6,26	5,3	3,25
2006	9,89	7,71	4,22	3,29	2015	10,95	6,58	5,88	3,53
2007	10,06	7,58	4,27	3,22	2016	11,4	6,68	6,12	3,54
2008	9,23	6,8	4,22	3,11	2017	11,3	6,8	5,4	3,3

Source: (www.wttc.org/datagateway)

مقارنة بمساهمة المتوسط العالمي السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي العالمي والذي بلغ 11 % سنة 2017 نجد ان المساهمة الإجمالية للسياحة و السفر في الناتج المحلي الجزائري قد بلغ 6.8 % ما يعادل 11.3 مليار دولار، والمساهمة المباشرة ب 3.3% نجد أن هذه المعدلات ضعيفة جداً، وتبقى غير مقنعة إذا ما تم مقارنتها بالمؤهلات والإمكانات السياحية التي تزخر بها الجزائر .

2. إيرادات القطاع السياحي: تعتبر الإيرادات السياحية مصدراً مهماً من مصادر اكتساب العملات الأجنبية وذلك نتيجة ما ينفقه السائح على السلع والخدمات وبالتالي زيادة الطلب ما يرافقه زيادة في العرض ما يساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم 07: تطور الإيرادات السياحية (2000-2018)		العملة: الدولار الأمريكي	
السنوات	الإيرادات السياحية	السنوات	الإيرادات السياحية
2000	102000000	2010	324000000
2001	100000000	2011	300000000
2002	111000000	2012	295000000
2003	112000000	2013	326000000
2004	178000000	2014	348000000
2005	477000000	2015	357000000
2006	393000000	2016	243000000
2007	334000000	2017	140000000
2008	473000000	2018	250000000
2009	361000000		

المصدر : (www.data/albankaldawli.org/indicator, بيانات من البنك الدولي)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم 07 ان الإيرادات السياحية في الجزائر شهدت تذبذباً حيث عرفت معدلات تغير سلبية خلال الفترة الممتدة من 2006 الى غاية 2016 اذ انتقلت من 393 مليون الى 243 مليون دولار أمريكي حيث شهدت سنة 2017 سقوط حرج ب 140 مليون دولار، وشهدت سنة 2005 أعلى قيمة لها ب 477 مليون دولار و أقل سنة 2008 ب 140 مليون دولار تزامن مع مخطط التهيئة السياحي.

3. مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات: ولاكتمال رؤية مدى مساهمة القطاع السياحي في تحقيق تنمية الاقتصاد، لابد من التطرق إلى أثر السياحة على ميزان المدفوعات، والجزائر حققت نتائج لا تدعو للتفاؤل نتطرق إليها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 08: تطور الميزان السياحي الجزائري (2000-2018) العملة: الدولار الأمريكي

السنوات	الإيرادات السياحية	النفقات السياحية	الرصيد	السنوات	الإيرادات السياحية	النفقات السياحية	الرصيد
2000	102000000	193000000	-91000000	2010	324000000	716000000	-392000000
2001	100000000	194000000	-94000000	2011	300000000	595000000	-295000000
2002	111000000	248000000	-137000000	2012	295000000	598000000	-303000000
2003	112000000	255000000	-143000000	2013	326000000	532000000	-206000000
2004	178000000	341000000	-163000000	2014	348000000	685000000	-337000000
2005	477000000	660000000	-183000000	2015	357000000	765000000	-408000000
2006	393000000	414000000	-21000000	2016	243000000	475100000	-232100000
2007	334000000	502000000	-168000000	2017	140000000	580000000	-440000000
2008	473000000	613000000	-140000000	2018	250000000	212500000	+37500000
2009	361000000	574000000	-213000000				

المصدر : (www.data/albankaldawli.org/indicator, بيانات من البنك الدولي)

من خلال الجدول 08 نلاحظ ان الميزان السياحي الجزائري عرف عجزا طول فترة 2000-2017 وتراوحته قيمة العجز من 21 مليون دولار سنة 2006 الى 440 مليون دولار سنة 2017 وهذا لارتفاع حجم النفقات مقارنة بالإيرادات والذي ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات، اما سنة 2018 كان هناك ارتفاع بقيمة 37.5 مليون دولار .

4. مساهمة القطاع السياحي في التشغيل: بالعودة إلى المفاهيم السابقة للسياحة نجدها تُعرف على أنها صناعة تتكون من مجموعة من الأنشطة لذا فهي تمتلك قدرة كبيرة على تأمين فرص العمل وإيجاد فرص التوظيف سواء بشكل مباشر داخل القطاع ذاته أو بشكل غير مباشر أي بتوفيرها في مختلف القطاعات التي لها علاقة بالقطاع السياحي فمثلا لو نأخذ الفنادق نجد أن معظم الدراسات التي أجريت أثبتت بأن كل بناء لغرفة فندقية جديدة يخلق 3 مناصب عمل مباشرة نظرا للارتباط الأمامي والخلفي وتكامل القطاع السياحي مع بقية القطاعات الأخرى، والجدول التالي يوضح عدد المناصب المباشرة وغير المباشرة .

الجدول رقم 09: تطور مساهمة السياحة و السفر في التشغيل (2000-2017)

السنوات	المساهمة المباشرة	نسبة من مجموع العمالة	المساهمة الكلية	نسبة من مجموع العمالة	السنوات	المساهمة المباشرة	نسبة من مجموع العمالة	المساهمة الكلية	نسبة من مجموع العمالة
2000	154,74	2,48	229,38	4,68	2009	269,18	2,84	593,12	6,26
2001	166,31	2,52	338,31	5,12	2010	254,09	2,61	539,54	5,54
2002	180,5	2,61	379,32	5,5	2011	266,57	2,77	535,43	5,58
2003	180,39	2,69	402,76	6,02	2012	292,23	2,87	583,01	5,73
2004	225,51	2,91	518,1	6,64	2013	321,38	2,97	634,45	5,87
2005	258,85	3,16	527,95	6,45	2014	305,91	2,82	604,42	5,57
2006	239,02	2,69	576,25	6,49	2015	324,6	2,83	682,9	5,97
2007	225,41	2,62	546,19	6,35	2016	318,3	2,78	677,6	5,92
2008	227,66	2,48	515,04	5,62	2017	320,1	2,8	678,7	6

المصدر : (www.data/albankaldawli.org/indicator, بيانات من البنك الدولي)

انطلاقاً من الشكل رقم 09 والذي يبرر تطورات العمالة في القطاع السياحي حيث شهدت المساهمة المباشرة والمساهمة الكلية ارتفاعات متواصلة بمعدلات ضعيفة وتراوحت العمالة المباشرة بين 2.48 % و 3.16 % من نسبة العمالة الوطنية وهو معدل ضعيف بالمقابل شهدت العمالة الإجمالية معدلات تراوحت من 4.68 % و 6.64 % من العمالة الوطنية من خلال توظيف سنة 2017 ب 320.1 ألف عامل كمساهمة مباشرة و 678.7 ألف عامل كمساهمة إجمالية .

رابعاً: واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

1. الإطار القانوني للاستثمار السياحي في الجزائر : هناك جملة من التشريعات والقوانين التي أصدرتها الحكومة لتنظيم وتسهيل إجراءات الاستثمارات السياحية وتطويرها، ومن أهمها⁸:

1.1 قانون الاستثمار لسنة 1988 : الذي جاء من أجل تدارك النقائص المسجلة في قانون الاستثمار (82-2) المؤرخ في 21 أوت 1982 المتمثلة في عدم إعطاء الفرص الحقيقية لتشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي من أجل الاستثمار في المشاريع الاقتصادية الوطنية . وفي إطار هذا القانون عرف قطاع السياحة أكبر حجم للاستثمارات وقدر ب 1.664,3 مليون دينار جزائري بنسبة 15.8 % وبلغ عدد المشاريع الاستثمارية 279 مشروعاً وأصبح القطاع الخاص يمتلك من خلال تشجيع الدولة طاقة إيواء قدرها 22460 سرير .

2.1 قانون الاستثمار لسنة 1990 : والذي يعتبر مشجعاً للاستثمار والشراكة من خلال بعض الشروط مثل خلق فائض من العملة الصعبة ومناصب شغل جديدة مع تأهيل الإطارات الجزائرية والمستخدمين وتحسين المنتج السياحي، بالإضافة إلى المحافظة وصيانة أملاك الدولة المستغلة في النشاط والتخصص والخبرة في الميدان السياحي والعمل على تطوير الوسائل المستخدمة مع ما يتماشى والسياحة الحديثة أي تحديث القطاع.

3.1 قانون الاستثمار السياحي لسنة : 1993 ويعتبر توزيع الامتيازات الجبائية والجمركية وتميزها من منطقة إلى أخرى، من أجل جلب الاستثمارات السياحية للمناطق الأقل حظاً في الاستثمار، من بين أهم الخصائص التي جاء بها القانون الخاص بترقية الاستثمار الصادر بتاريخ 05 أكتوبر 1993 .

4.1 قانون تطوير الاستثمار لسنة : 2001 استمرت جهود الحكومة الجزائرية الترويجية لجلب الاستثمارات الأجنبية من خلال إصدار قوانين جديدة من شأنها إعطاء دفعا قويا للقطاع السياحي . وقد تم إنشاء صندوق لدعم الاستثمار بموجب هذا القانون في شكل حساب تخصيص موجه لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار بدلا من الوكالة الوطنية المكلفة بترقية ومتابعة الاستثمار لا سيما المنشآت الضرورية لإنجاز الاستثمار، كما تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

5.1 قانون رقم 02 - 03 : الذي يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، لقد صدر هذا القانون في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل 17 فيفري 2003 ، ويهدف إلى:

- حماية وتنمية الشواطئ قصد استعادة المصطافين منها بالسياحة والاستجمام والخدمات المرتبطة بها.
- توفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة للشواطئ تستجيب لحاجات المصطافين من حيث النظافة والصحة والأمن وحماية البيئة.
- تحسين خدمات إقامة المصطافين.
- تحديد نظام تسليّة مدمج ومتناسب مع نشاطات السياحة الشاطئية.

6.1 قانون رقم 03 - 03 يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية : قد صدر هذا القانون في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل 17 فيفري 2003 ، ويحدد هذا القانون مبادئ وقواعد حماية البيئة وترقية وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية ويهدف إلى:

- الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة.
- إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الاقليم.
- حماية المقومات الطبيعية للسياحة.
- المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية.

- إنشاء عمران مهياً ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المميز.

7.1 مرسوم رقم 325 - 06 المتعلق بتحديد قواعد بناء المؤسسات الفندقية وتهيئتها صدر هذا القانون بتاريخ 25 شعبان 1427 الموافق ل 18 سبتمبر : 2006

- من 04 إلى المادة 09 على مجموعة من الإجراءات وجب التقيد بها عند بناء مؤسسات فندقية وهي:
- لا يمكن إحداث أي تحويلات على العناصر الأساسية لهندسة البناية؛
- يتم ترميم البنايات المصنفة كمعالم تاريخية طبقاً لتقنيات وقواعد الترميم المعمول بها في هذا المجال؛
- عند القيام بعمليات التجديد للمؤسسة الفندقية وجب الالتزام بتحسين الخدمات داخلها؛
- في حالة إعادة الاعتبار للمؤسسة الفندقية يجب أن لا تتسبب الأشغال في حذف عناصر الهياكل على حسب استقرار البناية؛
- يجب احترام مخططات التزيين والنقوش والعناصر الأصلية خلال عملية الترميم؛
- يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الإدماج المعماري مقارنة بالتجهيز الأصلي عند ترميم بناية أو بنايات موضوع توسيع مؤسسة فندقية متواجدة.

8.1 المرسوم التنفيذي رقم 23 - 07 الصادر بتاريخ 28 جانفي 2007 الذي يحدد كيفية إعادة بيع الأراضي الواقعة داخل

مناطق التوسع والمواقع السياحية أو منح حق الامتياز عليها : يحدد هذا القانون كيفية إعادة بيع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية ومنح حق الامتياز عليها، وتقوم الدولة ببيع أو تخصيص الأراضي المقبولة بمخطط التهيئة السياحية لصالح الوكالة الوطنية للتنمية السياحية باتفاق ودي بين وزير السياحة والمالية ومن ثم تقوم الوكالة بتهيئة هذه الأراضي بشكل كامل من خلال تزويدها بالمياه والإنارة العمومية ومجاري الصرف الصحي وشبكة الطرق والمساحات الخضراء ومن ثم تقوم الوكالة بتبليغ المستثمرين بكل الوسائل لهذه الأراضي وتعطيهم فكرة كافية على موقع الأرض وسعر البيع أو مبلغ الامتياز ومساحة الأرض والمشاريع المحددة في برنامج التهيئة وكذا الإعانة والدعم المالي المحتمل الممنوح من طرف الدولة.

9.1 قرار مؤرخ بتاريخ 10 سبتمبر 2009 الذي يحدد شروط وكيفيات ومقاييس استغلال الهياكل المعدة للفندقة : يحدد هذا

القرار شروط وكيفيات ومقاييس استغلال الهياكل الأخرى المعدة للفندقة، إذ أنه يفرض على المستثمر طلب رخصة الاستغلال يسلمها مدير السياحة الولائي مرفقة بمجموعة من الوثائق وينبغي على مدير السياحة الولائي الرد على الطلب في أجل لا يتعدى 30 يوم ابتداء من تاريخ استلام الملف ويصدر الرد إما بالقبول أو الرفض ويجب أن يكون هذا الأخير معللاً، ويبلغ إلى صاحب الطلب إما في حالة قبول الطلب في شكله ومضمونه ترسل نسخة من رخصة الاستغلال إلى المديرية المؤهلة للوزارة المكلفة بالسياحة، كما يتعين تركيب شارة ولافتة ضوئية تحمل عبارة مؤسسة معدة للفندقة.

2. مؤشرات الاستثمار السياحي في الجزائر:

يعتبر الاستثمار السياحي أهم الأمور في الاقتصاد الوطني وهو من الفرص الحقيقية للتنمية الاقتصادية والدفع بعجلة التنمية السياحية، ولعل من أبرز اهتمامات الدولة في الفترة الأخيرة هو الاستثمار في القطاع السياحي الذي يعتبر قطاع هام للتنمية الاقتصادية، خاصة في ظل الانخفاض الذي مس أسعار المحروقات، لذا وجب الاهتمام بهذا القطاع.

1.2 المبالغ الموجهة للاستثمارات في القطاع السياحي : سنعرض المبالغ التي تم تكريسها من أجل الاستثمار في القطاع السياحي خلال الفترة 2012-2017 .

الجدول رقم 10: المبالغ الموجهة للاستثمارات في القطاع السياحي في الجزائر (2012-2017) مليار دينار						
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مبلغ الاستثمار	130	134.4	143.8	176.2	196.1	190.4
معدل نمو الاستثمار	2.6	3.4	7.0	22.5	11.3	-2.9

Source: (Agence National de Développement D'investissement (ANDI), 2018, voir, web cite <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>)

من خلال الجدول رقم 10 نلاحظ أن المبالغ المخصصة للاستثمار في القطاع السياحي في تزايد مستمر، حيث قدر في سنة 2012 ب 130 مليار دينار إلى أن يصل إلى 196.1 مليار دينار سنة 2016، ثم انخفض سنة 2017 إلى 190.4 مليار دينار، حيث يدل هذا الانخفاض إلى السياسة المتبعة من الحكومة وهي سياسة التقشف وهو ما أدى إلى انخفاض الاستثمار في القطاع السياحي .

2.2 تطور الاستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2017-2002): يمكن تبيان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب القطاعات خلال الفترة 2017-2002 من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 11: تطور الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة (2017-2002).

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة (%)	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة	منصب الشغل	النسبة (%)
الفلاحة	13	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	81413	60.95
الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.75	2407	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7656	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.36
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55	1500	1.25
المجموع	901	100	2519831	100	133583	100

Source: (Agence National de Développement D'investissement (ANDI), 2018, voir, web cite <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>)

يتبين من الجدول 11 أن بالرغم من تشجيع الدولة للاستثمار الأجنبي وذلك من خلال القوانين و التسهيلات الضريبية، إلا أن حجم المشاريع الاستثمارية الأجنبية في القطاع السياحي لا تتجاوز 19 مشروعا وهي نسبة ضعيفة جدا، أي ما نسبته 2.11 % من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وهذه النسبة تعكس ضعف الجزائر في جلب الاستثمارات الأجنبية للقطاع السياحي .

3.2 تطور الاستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2002-2017) : يبين الجدول الموالي ذلك:
جدول رقم 12: تطور حجم مشاريع الاستثمار في قطاع السياحة مقارنة بالقطاعات الأخرى في الجزائر خلال الفترة (2002-2017).

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1342	2,12	260750	1,82	55240	4,49
البناء	11031	17,44	1331679	9,31	242428	19,68
الصناعة	12698	20,08	8373763	58,56	538558	43,73
الصحة	1093	1,73	221383	1,55	25968	2,11
النقل	29267	46,28	1164966	8,15	158780	12,89
السياحة	1266	2	1228830	8,59	77158	6,26
الخدمات	6531	10,33	1272057	8,9	125014	10,15
التجارة	2	0	10914	0,08	4100	0,33
الاتصالات	5	0,01	436322	3,05	4348	0,35
المجموع	63235	100	14300664	100	1231594	100

Source: (Agence National de Développement D'investissement (ANDI), 2018. voir, web cite <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>)

الشكل رقم 1: تطور حجم مشاريع الاستثمار في قطاع السياحة مقارنة بالقطاعات الأخرى في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)



Source: (Agence National de Développement D'investissement (ANDI), 2018. voir, web cite <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>)

من خلال الجدول رقم 12 نلاحظ ان المشاريع الاستثمارية للجزائر وصل الى 63235 مشروع خلال الفترة (2002-2017)، وهو مؤشر يعكس مدى اهتمام الدولة بالاستثمارات، ومن جهة أخرى يمثل حجم الاستثمارات السياحية للجزائر خلال هذه الفترة حوالي 2% وهي نسبة ضعيفة جدا اي بحوالي 1228830 مليون دينار جزائري 8.59% من اجمالي المبلغ الموجه للقطاعات الأخرى، وهذا

يبين الاهمال و التهميش التي يتعرض له قطاع السياحة مقارنة بالقطاعات الاخرى، برغم من الدور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع سواء من الجانب الاقتصادي او الاجتماعي وذلك من خلال المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية وخلق فرص شغل وغيرها.

II. نتائج وتوصيات:

1. نتائج الدراسة: توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- يعتبر القطاع السياحي قطاعا حيوا يا له ارتباط وعلاقة جد وطيدة بالعديد من القطاعات الاقتصادية الاخرى، يث اهتمت به الدول لما له من تأثير وانعكاس إيجابي في دعم اقتصادها، كما أن للاستثمار أهمية كبيرة في تطوير القطاع السياحي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تزخر الجزائر على إمكانات سياحية تؤهلها لأن تكون الدول الرائدة في مجال السياحة، إلا أن الواقع عكس ذلك نظرا لعدم الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة ما يجعلها نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي المحلي ضئيلة جدا، وتبقى غير مقنعة إذا ما تم مقارنتها بالمؤهلات السياحية التي تزخر بها الجزائر؛
- عرف الميزان السياحي الجزائري عرف عجزا طول فترة 2000-2017 وهذا لارتفاع حجم النفقات مقارنة بالإيرادات والذي ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات؛
- يساهم الاستثمار السياحي في الحد من البطالة في الجزائر وحتى وإن كانت النسبة ضئيلة وهذا راجع لأن جم الاستثمارات ضئيلة لكن إن تم ترقية هذا النوع من الاستثمار وزيادة جذبهم سيساهم أكثر في الحد من البطالة؛
- السياسات المتبعة من قبل الجزائر لتطوير القطاع السياحي وإن حققت بعض النجاحات غير أنها لم تتمكن من أخذ حصة سوقية بمستوى المؤهلات السياحية للجزائر في سوق السياحة العالمي، وحتى الإستراتيجية الحالية غير كافية لتنمية وتطوير القطاع السياحي؛
- لا يوجد موقع واضحة للسياحة الجزائرية في أذهان السياح، بالإضافة إلى عدم وجود تنسيق بين الوكالات السياحية فيما بينها سواء على المستوى المحلي أو الوطني؛
- نسبة حجم الاستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 ضعيفة جدا، وهذا يبين الإهمال والتهميش الذي يتعرض له قطاع السياحة مقارنة بالقطاعات الأخرى، بالرغم من الدور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع سواء من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي وذلك من خلال المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية وخلق فرص شغل وغير ذلك.

2. توصيات الدراسة: على إثر النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم جملة من التوصيات كما يلي:

- فرض رقابة صارمة و مستمرة من قبل الجهات المسؤولة عن متابعة المشاريع؛
- ضرورة تدعيم القطاع الخاص المستثمر في المجال السياحي من طرف الحكومة الجزائرية والمراقبة المستمرة للمشاريع الاستثمارية؛
- ضرورة تبني استراتيجيات تسويقية ترتكز وتهتم بشكل أكبر على إزالة مشاكل الانطباع السيئ في أذهان السياح الأجانب، وذلك من خلال تعزيز وسائل الاتصال تساهم في تفعيل الجوانب الايجابية، وتخفيض الجوانب السلبية حول المنطقة السياحية؛
- تمويل الاستثمار السياحي وذلك من خلال إنشاء صناديق وبنوك متخصصة في ذلك؛

- توفير الأمن الداخلي كي يرتاح السائح ويشعر بالأمان مع أغراضه، إذا تعرف الجزائر حاليا انتشار آفات اجتماعية خطيرة كالسرقة وبالتالي يهدد السياحة الجزائرية؛
 - المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل تطوير الاستثمار السياحي؛
 - دراسة حالات الدول الرائدة في مجال السياحة والاستثمار السياحي خاصة تلك التي تتوفر على نفس المقومات السياحية كالمغرب، تونس، مصر؛
 - ضرورة الاهتمام أكثر بتحسين وتطوير البنية التحتية لأن لها أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات السياحية؛
- III. قائمة التهميش و المراجع:

1. قائمة التهميش :

- ¹ نجاة بن تركية، السياحة الرياضية رافد لتنشيط السياحة الداخلية في الجزائر، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، 2017، ص 282.
- ² إلياس شاهد، عبد النعيم فرور، الاستثمار السياحي بين الإطار القانوني والمؤسساتي، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، جامعة البويرة، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، ديسمبر 2016، ص 26.
- ³ موارد تهتان، جلول شويرب، أثر الاستثمار في القطاع السياحي على بعض مؤشرات الاقتصاد الوطني : دراسة تحليلية، مجلة المستقبل الاقتصادي، جامعة بومرداس، الجزائر، العدد 4، 2016، ص 89.
- ⁴ إلياس شاهد، عبد النعيم فرور، مرجع سبق ذكره، ص 29.
- ⁵ وليد معافة، الاستثمار السياحي في الجزائر دراسة للفرص وتشخيص للمعيقات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 13، 2018، ص 364.
- ⁶ إلياس شاهد، عبد النعيم فرور، مرجع سبق ذكره، ص 30-31.
- ⁷ عمار مراتي، واقع الاستثمار السياحي في الجزائر وسبل ترقيته، الملتقى الوطني حول مقومات وتحديات الاستثمار القطاع السياحي في الجزائر وسبل ترقيته، جامعة البويرة، الجزائر، يومي 9 أكتوبر 2017، ص 6-7.
- ⁸ منير خروف، ريم ثوأمية، ليندة فريحة، الاستثمار السياحي في الجزائر المقومات والمعوقات، الملتقى الدولي الرابع حول الاقتصاد السياحي وتبوير المقاولات السياحية، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بفاس، المملكة المغربية، يومي 22 و 23 جوان 2018، ص 5-8.

2. قائمة المراجع:

المجلات :

- (1) نجاة بن تركية، " السياحة الرياضية رافد لتنشيط السياحة الداخلية في الجزائر "، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، 2017.
- (2) إلياس شاهد، عبد النعيم فرور، " الاستثمار السياحي بين الإطار القانوني والمؤسساتي "، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، جامعة البويرة، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، ديسمبر 2016.

(3) موارد تهتان ، جلول شويرب، " أثر الاستثمار في القطاع السياحي على بعض مؤشرات الاقتصاد الوطني " : دراسة تحليلية، مجلة المستقبل الاقتصادي، جامعة بومرداس، الجزائر، العدد4، 2016.

(4) وليد معافة، " الاستثمار السياحي في الجزائر دراسة للفرص وتشخيص للمعوقات"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 13، 2018.

الملتقيات :

(1) منير خروف، ريم ثوامرية، ليندة فريحة، " الاستثمار السياحي في الجزائر المقومات والمعوقات"، الملتقى الدولي الرابع حول الاقتصاد السياحي وتدبير المقاولات السياحية، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بفاس، المملكة المغربية، يومي 22 و 23 جوان 2018.

(2) عمار مراتي، "واقع الاستثمار السياحي في الجزائر وسبل ترقيته"، الملتقى الوطني حول مقومات وتحديات الاستثمار القطاع السياحي في الجزائر وسبل ترقيته، جامعة البويرة ، الجزائر، يومي 9 أكتوبر 2017.